

## بعد 10 سنوات: لماذا تتجاهل حقوق الإنسان في مصر؟



سلط تقرير نشره موقع دويتشه فيله الضوء على مرور عشر سنوات على الانقلاب العسكري وما آلت إليه الأوضاع في مصر، وخاصة في مجال حقوق الإنسان.

وبحسب الموقع الألماني، يصادف هذا الأسبوع مرور عقد على الانقلاب الذي نصب الحكومة المصرية الحالية. في 3 يوليو 2013، أطاح الجيش المصري بأول رئيس منتخب ديمقراطياً للبلاد من السلطة وشكل حكومة مؤقتة.

في ذلك الوقت، وفي ظل الاضطرابات السياسية والاقتصادية في مصر، أخبر عبد الفتاح السيسي، وهو جنرال كبير في الجيش المصري القوي، مواطنيه أن الجيش أطاح بالرئيس الإسلامي محمد مرسي لأنه فشل في تحقيق توافق وطني. لكن، كما وعد السيسي، لم يكن للجيش اهتمام في الاحتفاظ بالسلطة السياسية وسيسهل العودة إلى الحكم المدني الديمقراطي.

وبعد عقد من الزمان، لا يزال السيسي في السلطة. وفي كثير من النواحي، فإن الوضع لعامة المصريين أسوأ من أي وقت مضى. فالاقتصاد في أزمة، فهو متقل بالديون الخارجية، والتضخم المتصاعد، وانخفضت قيمة العملة بمقدار النصف تقريباً.

وأضاف الموقع أن ما يقدر بثلاث سكان مصر البالغ عددهم 105 ملايين نسمة يعيشون في فقر، وتقوم الدولة العربية الأكثر اكتظاظاً ببيع أو تأجير الأصول المملوكة للحكومة، مثل المصرية للاتصالات أو النقل العام أو الموانئ، من أجل تمويل التزامات ديونها الخارجية.

في الوقت نفسه، شدد السيسي قبضته على السلطة. وتعرض الصحفيون المستقلون والنشطاء المناهضون للحكومة للمضايقة أو الاعتقال. وقال أحد النشطاء المصريين المسجونين سابقاً لموقع الصحافة الاستقصائية، كودا ستوري، إنهم رأوا ضباطاً من الجيش يوقفون الناس في الشارع ويفحصون هواتفهم ثم يعتقلونهم بعد أن اكتشفوا أنهم نشروا أو سخروا من الحكومة أو الجيش المصري على مواقع التواصل الاجتماعي.

وصنفت مؤسسة فريدوم هاوس الأمريكية مصر على أنها "غير حرة"، كما أن تصنيف الحرية في البلاد، ضعيف بالفعل، وتآكل ببطء على مدى السنوات الخمس الماضية، من المرتبة 26 من أصل 100 في عام 2018، إلى 18 من أصل 100 هذا العام.

أصبحت مصر رائدة عالمياً في مجال عقوبة الإعدام، وأدت القوانين الجديدة، بما في ذلك القانون الذي يجبر المنظمات غير الحكومية على التسجيل لدى الدولة، إلى تقلص مساحة المجتمع المدني أو النشاط بشكل أكبر.

ويقول مراقبون إن جيران مصر الإقليميين وحلفائها الغربيين يتخذون نهجاً غير متوازن تجاه هذه القضايا. ويقولون إن القضايا الاقتصادية في مصر تُذكر بانتظام بينما يحظى سجل حقوق الإنسان المتدهور بسرعة في البلاد باهتمام أقل بكثير.